

البنوك في بلاد الحرمين أداة للدولة في سرقة أموال الأمة

الخبر:

ارتفعت الأرباح الصافية لـ15 شركة مساهمة سعودية مدرجة في سوق المال (تداول) في الأشهر التسعة الأولى من السنة، بنسبة 4.12 في المئة لتبلغ 17.87 بليون ريال (4.8 بليون دولار)، في مقابل 17.2 بليون للفترة ذاتها من عام 2015.

ومما جاء في الخبر أن المراتب الأربعة الأولى لأعلى تلك الأرباح حققتها أربعة بنوك محلية وهي على التوالي البنك السعودي البريطاني ساب والبنك السعودي الفرنسي وبنك الرياض والبنك العربي الوطني.

وأيضاً مما جاء في الخبر "وتبلغ رؤوس أموال الشركات الـ15 التي أعلنت نتائجها 110 بلايين ريال، ويعد "بنك الرياض" الأكبر بينها برأسمال 30 بليوناً، ثم "البنك السعودي البريطاني (ساب)" و"كيان السعودية" برأسمال 15 بليون ريال لكل منهما، فـ"البنك السعودي الفرنسي" برأسمال 12.053 بليون ريال، وبلغت القيمة السوقية لأسهم هذه الشركات 211 بليون ريال". (جريدة الحياة - السبت، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2016م)

التعليق:

رغم ما تمر به بلاد الحرمين من أزمة اقتصادية خانقة نتيجة السياسات الاقتصادية الرأسمالية العفنة وتوصياتها لحكام هذه البلاد، ورغم الوضع المأساوي الذي تمر به معظم الشركات في القطاع الخاص بمختلف أحجامها الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، ورغم كل الضرائب الجائرة التي عملت وما زالت تعمل على فرضها حكومة آل سعود على الشعب والمقيمين في بلاد الحرمين، ورغم كل تلك الظروف المستمرة منذ أن استلم سلمان الحكم إلا أن البنوك ما زالت تحقق الأرباح الطائلة والفوائد العالية.

لقد أدركت البنوك في بلاد الحرمين كغيرها من الشركات الطفيلية في النظام الرأسمالي، أن الأمور في الوقت الحالي ليست على ما يرام فيما يخص تجاراتها الربوية، ولذلك فقد عملت على التخفيض من سياسات الإقراض للقطاعات العامة واتجهت نحو الإقراض الحكومي وهو الأمر الذي كانت نتيجته تعثر أو حتى إفلاس الكثير من شركات القطاع الخاص وهي الموجة المتوقعة حدوثها على نطاق واسع في الأيام القادمة، فسياسة المرابي في الأساس هي الإقراض ما دام المستدين يملك القدرة على السداد ويمكن أن يستمر بالإقراض والسداد أطول فترة ممكنة ولكنه فور تعثره بعض الشيء يتوقف المرابي عن تقديم القروض ويتجه لمجالات إقراض جديدة تحافظ له على أرباحه وفوائده، وهذا بالفعل ما يحدث في بلاد الحرمين الآن، فالقطاعات التجارية الخاصة متعثرة عن تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها في الوقت الحالي ولا يوجد لديهم ضمانات كافية من ناحية الحكومة

كمشاريع متوقعة في المستقبل أو من ناحية الممتلكات الخاصة التي يمكن رهنها عند البنوك لضمان القروض وبالتالي يجد البنك أن عملية الإقراض تلك غير ذات جدوى لديه ولا مصلحة له في أن يقرض عميلاً متعذراً لديه السداد.

وقد يقول قائل بأن البنوك قد حققت أرباحاً أقل بقليل من الأرباح التي حققتها في الفترة نفسها من العام الماضي، والحقيقة أن هذا الأمر طبيعي جداً نتيجة التوجه الجديد الذي تعمل عليه البنوك في تحويل مسار القروض نحو الإقراض الحكومي والذي تقبل عليه الدولة في محاولات سد العجزات المالية التي بدأت بالتراكم على الحكومة وذلك من خلال إصدار السندات الحكومية والاقتراض من البنوك المحلية والعالمية، وهذا التحول لدى البنوك يحدث انخفاضاً طفيفاً جداً في أرباحها خلال هذه الفترة من السنة ولكنها على المدى البعيد سوف تعود عليها بأرباح أكثر من أرباحها في قروض الأفراد والمؤسسات والشركات في القطاع الخاص، وبذلك يتحقق الهدف الأهم لدى زعماء الرأسمالية في العالم – أمريكا وأدواتها – في تحويل بلاد الحرمين من اقتصادات ذات فوائض مالية إلى اقتصادات مديونة عاجزة تعتمد على القروض في جميع قطاعاتها الحكومية والخاصة.

إن ما تفعله البنوك في بلاد الحرمين هو جزء من المخطط العام الذي يراد من خلاله إذلال الشعب، وتبديد مقدرات الأمة، والسيطرة على أموالها من جميع أطرافها، وإن ما تفعله حكومة آل سعود من مشاركة النظام الرأسمالي العالمي ذلك لهو مشاركة في الإثم والخيانة، وتمادٍ في السير ضد ما يريده أهل بلاد الحرمين.

إن الشعب في بلاد الحرمين أصبح على دراية كاملة بأن أمواله وأموال الأمة مسروقة، وأن الأمر في ذلك ما هو إلا نتيجة لتأمر حكام المسلمين على الأمة لسلبها سلطانها، وأن الخلاص من ذلك كله لا يكون إلا من خلال تحكيم شرع الله، وخلق الحكام الظالمين، وقلع النظام الرأسمالي من أساسه واستبدال النظام الإسلامي به، في جميع نواحي الحياة، في دولة خلافة راشدة على منهاج النبوة.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

ماجد الصالح – بلاد الحرمين الشريفين